2000 01 18-0001a-Z

AMNESTY INTERNATIONAL
AMNISTÍA INTERNACIONAL
AMNISTIE INTERNATIONALE
МЕЖДУНАРОДНАЯ АМНИСТИЯ
منظمة العفو الدولية
國際特赦組織

رقم البيان: 17/2000

رقم الوثيقة: MDE 18/01/2000

التاريخ: 26 يناير/كانون الثاني 2000

لبنان: الفعالية والعلنية شرطان لازمان للجنة استقصاء حالات "الاختفاء"

وصفت منظمة العفو الدولية، في بيان صادر لها اليوم، قرار الحكومة اللبنانية الأخير بتأسيس لجنة تحقيق في حالات "الاختفاء" خلال الحرب التي استمرت فيما بين عامي 1975 و1990 بأنه خطوة إيجابية.

وقالت المنظمة: "إن تأسيس لجنة سوف يفتح الباب لمداواة جراح الماضي"، وأضافت: "ولكن الأمر يقتضي طمأنة أسر "المختفين" التي لم تعرف قط مصير أحبائها بأن أي تحقيق سوف يكون مُجدياً."

وحثت المنظمة السلطات بقولها: "وتحقيق هذه الغاية يقتضي تشكيل لجنة مستقلة تتاح لها كفايتها من الموارد والوقت لأداء عملها بروح الجدية، ونشر النتائج التي سوف تنتهي إليها."

وقد بلغ مجموع الأشخاص، الذين سجلوا في قوائم المفقودين فيما بين عامي 1975 و1990 خلال الحرب في لبنان 17415 شخصاً، ومن بينهم أفراد، بل أسر بأكملها في بعض الأحيان، اختطفتهم الجيوش والميليشيات المتحاربة من مختلف الأطراف عند حواجز الطرق. وقد قُتل بعضهم، بينما احتُجز آخرون كأسرى في مراكز تسيطر عليها الميليشيات في لبنان، أو نقلوا إلى سجون سوريا أو إسرائيل. ومازال مصير معظم الضحايا مجهولاً.

ومن المقرر أن يتولى ضابط برتبة لواء في الجيش رئاسة هذه اللجنة التي شكلت بموجب مرسوم حكومي وقعه السيد/سليم الحص، رئيس الوزراء، في 21 يناير/كانون الثاني 2000، وسوف تضم اللجنة المذكورة في تشكيلها أربعة ضباط في الجيش وأجهزة الأمن العام وأمن الدولة والأمن الداخلي. وقد صدرت لها الأوامر بأن ترفع تقريرها في غضون ثلاثة أشهر.

AMNESTY INTERNATIONAL
INTERNATIONAL SECRETARIAT
1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom
Tel: Int. Code: (44) (171) 413 5500. UK Code: (0171) 413 5500. Fax: Int. Code: (44) (171) 956 1157. UK Code: (0171) 956 1157.
...nestyis@amnesty.org Web: http://www.amnesty.org
Telegrams: Amnesty London WC1

وأكدت المنظمة: "إن المقلق في الأمر هو افتقاد أعضاء اللجنة للاستقلالية، وعدم تحا[illegible] والضيق المفرط في الإطار الزمني المحدد لتقديم التقرير."

وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومة اللبنانية إلى الحرص على الوفاء بالمعايير الآتية في لجنة التحقيق:

أولاً: أن تتألف من رجال ونساء معروفين بالاستقامة والحيدة في الرأي يتولون البت في كل حالة بناءً على وقائعها. وأن يكون الأعضاء مستقلون عن الحكومة وأن يجري اختيارهم بناءً على خبرتهم وما لديهم من كفاءة مشهودة في معالجة قضايا حقوق الإنسان.

ثانياً: أن تزود بالمواد والموارد البشرية المناسبة للقيام بعملها. وتتطلب جدية التحقيقات استجواب أعضاء الميليشيات السابقة واستخراج رفات الضحايا وتعاون أكبر بمجموعة ممكنة من قطاعات المجتمع. وينبغي أن يشمل طاقم المعاونة خبراء متخصصون في الطب الشرعي والأنثروبولوجيا والباثولوجيا والمقذوفات النارية.

ثالثاً: أن تزودها الحكومة بالسلطات اللازمة لإجراء تحقيق فعال، بما في ذلك سلطة ضبط وإحضار الشهود إذا رفضوا المثول أمامها، وإصدار الوثائق المتصلة بعملها، وإجراء زيارات ميدانية. ويجب فتح الباب أمام الأعضاء لزيارة أي موقع يمكن أن توجد به رفات لبعض "المختفين".

رابعاً: أن يُسمح لها بأن بما يكفي من الوقت لإكمال مهمتها على الوجه المُرضي، إذ إن من المستحيل استقصاء مصير أكثر من 17 ألف شخص في ثلاثة أشهر.

خامساً: وأخيراً، أن تُعلن اللجنة تقريرها النهائي.

وقالت المنظمة: "إن أسر "المختفين" تعاني في كل يوم من الألم والحسرة، وأن عذاب بعضها قد طال إلى أكثر من عشرين عاماً. وحتى إن قبلت تلك الأسر بموت أفرادها المفقودين، فهي تود أن تعرف كيف لقوا حتفهم. والكثير من أقارب المفقودين مازالوا يتمسكون بالأمل في أن يكون أحباؤهم على قيد الحياة."

ومثال ذلك أن وفد منظمة العفو الدولية قد التقي في بيروت مؤخراً بأم لم يعد ابناها ذات يوم لتناول الغداء، وكان أحدهما مهندساً معمارياً والآخر طالباً، ومازالت هذه الأم تنتظر عودتهما، فتضع لهما طبقين كل يوم على المائدة في انتظار عودتهما وقد تركت غرفتهما على حالها منذ أن تركاها ذات يوم في سبتمبر/أيلول 1985.

وأضافت المنظمة: "والآن، فقد حان الوقت للحكومة اللبنانية لكي تثبت أن هذا التحقيق هو مجرد بداية لتسكين هذه الآلام، وليس نهاية."

10000118-0001\E-AR

خلفية القضية

لم تنشر قط أية لجنة من لجان التحقيق السابقة، التي تأسست في لبنان في الثمانينات، تقاريرها. وبعد اتفاقية السلام، أصدرت الحكومة اللبنانية قانون عفو عام في عام 1991 عن الجرائم السياسية التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية. وفي عام 1995، أصدرت الحكومة اللبنانية قانوناً ينظم إجراءات تتيح لأسر المفقودين استخراج شهادات وفاة رسمية لهم. ومع هذا، فقد انتقدت أسر "المفقودين" القانون بسبب خلوه من أي نص يقضي بضرورة التحقيق مع المسؤولين عن "اختفاء" الضحايا أو بروم تحاسبهم.

وقد تأسست "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان"، وهي تنظم مظاهرات ليلية أسبوعياً أمام متحف بيروت، بالقرب من المقر الذي يعقد فيه مجلس الوزراء اجتماعاته الأسبوعية. وكان هذا الموقع في ... ان مكاناً لحاجز طرق شهير يفصل بين بيروت الغربية والشرقية، وعنده "اختفى" الكثيرون في الماضي.

لمزيد من المعلومات، برجاء الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن، المملكة المتحدة، رقم الهاتف: 44 171 413 5566

أو زيارة موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: http://www.amnesty.org